مجلة نينوى للدراسات القانونية
المجلد (2)، العدد (3)، ذي الحجة 1446هـ – حزيران 2025

التعليق على حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن مشروع الطريق السريع A69 في قلب صراع العدالة البيئية والتنمية المستدامة (27 فبراير 2025)

أحسن رابحي
أستاذ القانون وعلوم الشرطة في كلية الشرطة/ محاضر وخبير بوزارة الداخلية الإمارات العربية المتحدة
rabhiahcene@gmail.com

معلومات الأرشفة

الكلمات المفتاحية: العدالة البيئية، الرقابة القضائية الإدارية، تقييم الأثر البيئي، التنمية المستدامة، مبدأ التناسب، القانون الإداري.

الملخص

يتناول هذا البحث حكم مجلس الدولة الفرنسي المؤرخ في 27 فبراير 2025 بشأن مشروع الطريق السريع A69 ويحلل القرار القضائي في إطار العدالة البيئية، يبرز هذا البحث أهمية دور القضاء الإداري في حماية البيئة من خلال مراقبة قرارات الإدارة التي تؤثر في الموارد البيئية ويبين كيف شكل الحكم المذكور نقطة تحول جوهرية في الاجتهاد القضائي الفرنسي عبر اعتماد معايير موضوعية دقيقة توازن بين المصلحة العامة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة، كما يستعرض البحث الإجراءات القضائية التي صاحبت النزاع والأسس القانونية التي استند إليها الحكم، مع التركيز على مبدأ الضرورة القصوى للمصلحة العامة والتقييم البيئي الشامل، وإستخلصنا في خاتمة البحث إلى أن حكم مجلس الدولة يعزز العدالة البيئية ويؤكد دور القضاء كأداة حماية حقيقية للحقوق البيئية، كما يوصي – في المقابل – بتطوير التشريعات البيئية وتعزيز مشاركة المجتمع المدني من أجل تكريس التكفل الجاد بهذا الإنشغال.

Journal of Nineveh for Legal Studies
Vol. (2), No. (3). June 2025

Commentary on the Ruling of the French Council of State Regarding the A69 Motorway Project: At the Heart of the Conflict Between Environmental Justice and Sustainable Development (February 27, 2025)

Ahcene Rabhi
Professor of Law and Police Sciences at the Police College
Lecturer and Expert at the Ministry of Interior
United Arab Emirates
rabhiahcene@gmail.com

Article Information

Keywords
Environmental Justice, Administrative Judicial Review, Environmental Impact Assessment, Sustainable Development, Principle of Proportionality, Environmental Administrative Law, Overriding Public Interest, Protection of Environmental Interests..

Abstract

This study examines the French Council of State's February 27, 2025 ruling on the A69 highway project, analyzing the judicial decision within the framework of environmental justice. The research highlights the crucial role of administrative courts in protecting the environment by scrutinizing administrative decisions affecting environmental resources. It demonstrates how the ruling marked a turning point in French judicial jurisprudence by adopting objective standards that balance public interest, economic development, and environmental protection. The study also reviews the judicial procedures surrounding the dispute and the legal foundations of the judgment, emphasizing the principle of overriding public interest and comprehensive environmental assessment. The research concludes that the Council of State's decision strengthens environmental justice and affirms the judiciary's role as a guardian of environmental rights. Recommendations include advancing environmental legislation, enhancing civil society participation, and supporting judicial environmental training.

مقدمة

أولا – تمهيد

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، صار لزاما على القانون والقضاء أن يواكبا هذه التطورات من خلال تعزيز الحماية البيئية وتحقيق العدالة البيئية، والتي تعني ضمان توزيع منصف للأعباء والمنافع البيئية، مع العمل على حماية الحقوق البيئية للأجيال الحالية والقادمة، وفي هذا الإطار نذكر بأن القضاء الإداري الفرنسي بات يمثل أحد الجهات الفاعلة في حماية البيئة على الصعيدين المحلي والإقليمي، لاسيما من خلال بسط رقابته الصارمة على القرارات الإدارية التي تمس بالمصالح البيئية، مع المضي قدما نحو إستحداث تأويلات ومبادئ جديدة للقانون البيئي تتماشى مع التزامات فرنسا الدولية والأوروبية.

ثانيا – الوقائع: تتجلى أهمية قضية مشروع الطريق السريع A69[1] في أنها تمثل نموذجا واقعيا حديثا ومرجعيا لتضارب مصالح التنمية الاقتصادية في فرنسا مع حماية البيئة، إذ أعلنت السلطات المحلية في عام 2023 عن إطلاق مشروع طريق سريع جديد يربط بين مدينتي كاستر وتولوز، بهدف دعم الحركة الاقتصادية وتخفيف الازدحام المروري، وقد أعطيت لهذا المشروع موافقات وتصاريح بيئية من طرف المديرية الجهوية للبيئة والتخطيط والإسكان (DREAL)، وهو الأمر الذي أثار احتجاجات شعبية واسعة نظمتها جمعيات ومنظمات بيئية مختلفة، حيث ساد إنطباع عام بأن المشروع يهدد نظاما بيئيا هشا، ومن شأنه أن يؤدي إلى خسائر بيئية جسيمة لا يمكن تعويضها، مع التركيز بأن الموافقة الإدارية على المشروع تمت بشكل ينافي نتائج دراسات تقييم الأثر البيئي المقدمة سلفا في هذا الخصوص.

[1] Conseil d'État. (2025). *Décision n°453210, Projet de la voie rapide A69*.

ثالثا – الإجراءات: على إثر الاعتراضات الشعبية المذكورة أعلاه، رفعت مجموعة من الجمعيات البيئية طعونا قضائية متفرقة أمام المحكمة الإدارية في تولوز، للطعن في مشروعية القرارات الإدارية المانحة للتصاريح البيئية المرتبطة بمشروع الحال، وبعد أن أيدت المحكمة الإدارية في بداية الأمر مشروعية القرار وصحته من الناحيتين الإجرائية والموضوعية، تم إستئناف الحكم أمام مجلس الدولة الفرنسي بصفته أعلى جهة قضائية إدارية في البلاد، وهو الكفيل وحده للبث في مشروعية القرار من زاوية أكثر عمقا بصفته محكمة قانون قبل كل شيء، مع إلتماس أصحاب الطعن القضائي بضرورة التركيز على المبادئ البيئية والتشريعات الوطنية والأوروبية السارية في هذا الشأن.

رابعا – الإشكالية القانونية: في ضوء التوتر المتصاعد بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات العدالة البيئية، يطرح مشروع الطريق السريع A69 إشكالية قانونية مركزية مفادها: إلى أي مدى نجح مجلس الدولة الفرنسي من خلال رقابته على مشروعية القرارات الإدارية المتعلقة بالمشاريع الكبرى، في فرض احترام المبادئ البيئية وحماية الحقوق البيئية للمواطنين؟ وإلى أي حد يمكن للسلطة التقديرية الممنوحة للإدارات المحلية ذات الصلة أن تشكل عائقا أمام السلطات القانونية والفعلية المخولة للقاضي الإداري؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسة عددا من الأسئلة الفرعية التي تهدف إلى استجلاء مختلف أبعاد الموضوع، ولعل من أبرزها:

1- ما هو الإطار القانوني الذي يؤسس لمفهوم العدالة البيئية وفقا للتشريع الفرنسي، وكيف ساهم كل من الفقه والقضاء الإداريين في بلورة هذا المفهوم وتطويره؟

2- إلى أي مدى تلتزم الإدارة الفرنسية بمبادئ العدالة البيئية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع البنية التحتية الكبرى، وهل تم إدراج هذه المبادئ – لاسيما التنمية المستدامة وحق الأفراد في بيئة سليمة – ضمن معايير الموازنة الإدارية؟

3- كيف يباشر مجلس الدولة الفرنسي رقابته القضائية على مشروعية القرارات الإدارية ذات الأثر البيئي، وعلى الخصوص بالنسبة لحالة مشروع الطريق السريع A69، وبالنتيجة ما هي الضوابط القانونية والقضائية التي يعتمدها في تقدير مدى احترام هذه القرارات للمعايير البيئية؟

4- ما مدى فعالية الرقابة القضائية التي يمارسها مجلس الدولة الفرنسي على السلطة التقديرية للإدارة العامة في شأن القضايا البيئية، وهل يقتصر دوره فقط على رقابة مطابقة مبدأ المشروعية، أم يمكنه تجاوز ذلك إلى بحث رقابة الملائمة والموازنة بين المصالح؟

5- ما هي أبرز الانتقادات التي وجهت إلى مجلس الدولة الفرنسي في شأن موقفه من مشروع الطريق السريع A69وهل جسدت هذه القضية فعلا نموذجا ملموسا لصعوبة التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات العدالة البيئية؟

6- هل تعكس قرارات مجلس الدولة الفرنسي في النزاعات البيئية تطورا نوعيا نحو قضاء بيئي مستقل وفاعل، أم أن نطاق السلطة التقديرية للإدارة العامة ذات الصلة لا يزال يشكل قيدا على سلطات القاضي الإداري وحائلا دون نجاعة الرقابة القضائية في مجال حماية البيئة؟

خامسا – الحل القانوني: استند الحكم على مبادئ قانونية واضحة ومحددة وجوهرية، أهمها:

1- مبدأ المصلحة العامة الكبرى (Raison impérative d'intérêt public majeur) الذي يشترط لإجازة المشاريع المؤثرة سلبا على البيئة ضرورة وجود مصلحة عامة لا تقبل المساومة.

2- مبدأ التقييم البيئي الشامل (Évaluation environnementale préalable) حيث لا يجوز إصدار تصاريح بيئية إلا بعد إجراء تقييم موضوعي ومستفيض للأثر البيئي.

3- مبدأ التناسب (Principe de proportionnalité) الذي يحتم من جهة أن تكون آثار القرار متناسبة مع الغاية المرتبطة بمقتضيات المصلحة العامة، ومن جهة أخرى أن لا يكون هناك حلا موضوعيا بديلا من شأنه أن يحقق ذات النتيجة المرجوة من المشروع بأقل الأضرار.

ولهذا نعتقد بأن الحكم القضائي موضوع الدراسة أرسى توجها مستحدثا حاول من خلاله قاضي الموضوع فرض نظام رقابي واسع جدا وصارم على القرارات الإدارية ذات الأثر البيئي، وهو الأمر الذي شكل مرحلة جديدة لتعزيز المقومات البيئية في فرنسا ويترجم مبادئ نبيلة من شأنها تكريس أبعاد العدالة البيئية بشكل دقيق وفعال.

سادسا – منطوق الحكم: بتاريخ 27 فبراير 2025 أصدر مجلس الدولة الفرنسي حكمه بإلغاء التصاريح البيئية المتعلقة بمشروع الطريق السريع A69، معللا ذلك بعدم تحقق شرط "الضرورة القصوى التي تفرضها مقتضيات المصلحة العامة" والذي يعد ركيزة أساسية للسماح – إستثناء – بالإضرار البيئي في ظل القوانين الفرنسية والأوروبية، كما أكد المجلس على ضعف تقييم الأثر البيئي للمشروع، وغياب دراسة جدية للبدائل المتاحة بشأنه، وهذا ما يقودنا للقول – على حد تعبيره – إلى اعتبار المشروع يتسم بالمخالفة الصريحة لمبادئ ومقومات القانون البيئي والعدالة البيئية.

سابعا – صعوبات الدراسة: لم تخل هذه الدراسة من تحديات وصعوبات يمكننا تلخيصها كما يلي:

1- حداثة القضية (حكم مجلس الدولة صدر حديثا جدا في 27 فبراير 2025) وهذا يقلل من إحتمالية وجود دراسات سابقة أو مراجع قانونية معمقة في شأنه.

2- تعقيد التشريعات الفرنسية المتداخلة مع التشريعات الأوروبية، الأمر الذي يستوجب قراءة دقيقة ومركبة للنصوص القانونية ذات البعدين الوطني والإقليمي.

3- طبيعة الإشكالية المطروحة والتي تتعلق بنطاق وحدود "المصلحة العامة"، هذا المفهوم الذي كان ولازال يشكل هاجسا قانونيا حقيقيا بالنسبة لأهل الاختصاص، وذلك بسبب مرونته الكبيرة وحركيته الواسعة.

ثامنا – منهج الدراسة: إعتمدنا في إعدادنا لهذا البحث على المنهج التحليلي النقدي من عدة زوايا، حيث حاولنا تحليل الحكم القضائي في خضم قراءة معمقة لنص الحكم، كما عمدنا إلى دراسة الإطار القانوني الوطني والأوروبي الذي ينظمه، وبالمقابل سعينا لمقارنة هذا التطبيق القضائي مع مبادئ العدالة البيئية المكرسة دوليا، دون أن نغفل تطبيق المنهج

المذكور عند تناولنا لمظاهر التداخل والإصطدام بين السلطة الإدارية والقضاء الإداري في رسالة كل منهما لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

تاسعا – عرض الخطة: حاولنا من خلال هذه المحاولة النظرية دراسة وتحليل موقف مجلس الدولة الفرنسي من مشروع الطريق السريع A69 باعتباره نموذجا إشكاليا يثير تساؤلات عميقة وجوهرية حول مدى تكريس العدالة البيئية ضمن صور الرقابة القضائية على القرارات الإدارية ذات الصلة، وللإلمام بجميع جوانب هذا الحل القضائي فقد إرتأينا تبني التقسيم الآتي للأفكار:

المبحث الأول – الإطار القانوني والوقائعي لحكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية مشروع الطريق السريع A69: من خلاله تناولنا الخلفية العامة للنزاع المعروض على مجلس الدولة، من خلال استعراض وقائع القضية وظروفها الموضوعية، بما في ذلك السياق البيئي والاجتماعي الذي أحاط بمشروع الطريق السريع A69 كما يعمدنا إلى تسليط الضوء على الركائز القانونية التي اعتمد عليها المجلس في تأسيس حكمه، سواء تعلق الأمر بالنصوص التشريعية أو بالمبادئ العامة المستقر عليها في الاجتهاد القضائي الفرنسي، وهذا بهدف فهم المنطق القانوني الذي حكم به في قضية بيئية "بهذا الحجم".

المبحث الثاني– القراءة التحليلية للحكم في ضوء العدالة البيئية: من خلاله حاولنا تحليل مضمون الحكم الصادر عن مجلس الدولة، من زاوية مدى انسجامه مع المبادئ القانونية للعدالة البيئية، وفي عرضنا له تطرقنا إلى سبل تعاطي المجلس مع بعض المفاهيم الأساسية مثل التنمية المستدامة والمصلحة البيئية وحق الأفراد في بيئة سليمة، فضلا عن دراسة التوازن الذي حاول المجلس تحقيقه بين مقتضيات المنفعة العامة ومتطلبات الحماية البيئية، وفي الأخير حاولنا مناقشة التداعيات القانونية والمؤسساتية للحكم، سواء على مستوى تطور الاجتهاد القضائي البيئي، أو على مستوى مستقبل "العلاقات المتفاعلة" بين القضاء الإداري والسلطات الإدارية التي يراقبها.

وفي الأخير، خاتمة الدراسة لتكون بمثابة "ثمرة" النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات التي خرجنا بها.

المبحث الأول

الإطار القانوني والوقائعي لحكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية مشروع الطريق السريع A69

تعد قضية الطريق السريع A69 نموذجا حديثا للصراع المحتدم بين منطق التنمية الاقتصادية من جهة، ومتطلبات الحفاظ على البيئة من جهة أخرى، وقد أظهر حكم مجلس الدولة الفرنسي المؤرخ في 27 فبراير 2025 أهمية مبدأ العدالة البيئية، ليس كمبدأ أخلاقي أو فلسفي فقط، بل كمبدأ قانوني فعال يمارس من خلال القضاء الإداري، وسنحاول الإلمام بجل هذه الأفكار من خلال التقسيم الآتي للخطة:

المطلب الأول – عرض وقائع النزاع الإداري.

المطلب الثاني – الأسس القانونية التي استند إليها الحكم.

وسنتناولهما على النحو الآتي:

المطلب الأول

عرض وقائع النزاع الإداري

يمثل مشروع الطريق السريع A69 أحد المشاريع الفرنسية الكبرى ذات البعد الاستراتيجي، إذ خطط له لربط مدينتي كاستر وتولوز في منطقة أوكيتاني جنوب غرب فرنسا عبر مسار طوله حوالي 53 كيلومتر، وذلك ضمن تصور يعلي من أولوية فك العزلة الجغرافية عن بعض المناطق الداخلية وتعزيز الجاذبية الاقتصادية للجهة، وقد أسند تنفيذ المشروع إلى شركة خاصة ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع مساهمة مالية من الدولة والسلطات المحلية، وهو ما جعل المشروع خاضعا لمعايير خاصة تجمع بين القانون الإداري العام وقواعد القانون البيئي والتنظيمات المرتبطة بالعقود العمومية[1].

[1] يظهر هذا المثال كيف تم دمج معايير حماية البيئة ضمن الأطر القانونية المختلفة في فرنسا، مما جعل المشاريع العامة خاضعة لمعايير خاصة تجمع بين القانون الإداري العام وقواعد القانون البيئي والتنظيمات المرتبطة بالعقود العمومية، هذا التكامل يضمن تنفيذ المشاريع العامة بطريقة تحترم البيئة وتساهم في تحقيق

في هذا السياق، نذكر بأن التراخيص البيئية المسبقة المتعلقة بتنفيذ المشروع تم إصدارها مسبقا من طرف المديرية الجهوية للبيئة والتخطيط والإسكان (DREAL)[1]، وذلك استنادا إلى

التنمية المستدامة من خلال عدة أوجه: أولا – تطبيق القانون الإداري العام من خلال الإطار التنظيمي للمشاريع العامة: حيث يعد القانون الإداري العام في فرنسا الأساس الذي ينظم العلاقة بين الإدارة والمرتفقين، ويشمل ذلك تنظيم المشاريع العامة من خلال المخططات المحلية للتنمية (Schéma de cohérence territoriale - SCOT) والمخططات المحلية للتخطيط (Plan local d'urbanisme - PLU)، التي يجب أن تراعي بحزم المعايير المتعلقة بالبيئة، مثل الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من التلوث، ثانيا – قواعد القانون البيئي من خلال دمج البيئة في المشاريع: حيث يعد القانون البيئي الفرنسي جزءا لا يتجزأ من تنظيم المشاريع العامة، ومن تطبيقات ذلك قانون حماية البيئة (Loi n° 76-629 du 10 juillet 1976) الذي يلزم بضرورة إجراء دراسات مسبقة تتعلق بتقييم الأثر البيئي للمشاريع التي قد تؤثر سلبا على البيئة، كما يلزم قانون المناخ والمرونة (Loi Climat & Résilience) بضرورة إدراج المعايير البيئية ضمن العقود العمومية، مثل تضمين بنود بيئية في دفاتر الشروط وتقييم العروض بناء على معايير بيئية، ثالثاً – مراجعة التنظيمات المرتبطة بالعقود العمومية من خلال دمج البيئة في المشتريات العامة: حيث تعد العقود العمومية وسيلة فعالة لتنفيذ السياسات البيئية، ومن تطبيقات ذلك أن قانون المشتريات العامة (Code de la commande publique) يلزم تضمين المعايير البيئية ضمن شروط تنفيذ العقود، لاسيما من خلال فرض شروط بيئية ترتبط بأسس تنفيذ العقود العمومية، كما يلزم قانون المناخ والمرونة بإدراج المعايير البيئية ضمن العقود العمومية، لاسيما من خلال تضمين البنود البيئية ضمن دفاتر الشروط وكذلك تقييم العروض المرتبطة بهذه الطائفة من العقود. من أقوى المراجع المتعلقة بهذا الموضوع نذكر:

Fanette (A), *Contrats de la commande publique et environnement,* Presses Universitaires d'Aix-Marseille, 2020. Hautereau-Boutonnet (M), Le contrat et l'environnement, Larcier-Intersentia, 2015. Louis (F), Les obligations environnementales en droit des contrats, Thèse de doctorat en droit, Université d'Aix-Marseille, 2020. Auby (J – B), Le droit administratif face aux enjeux environnementaux, Dalloz, 2018. Delvolvé (P), Droit des contrats administratifs, Dalloz, 2022.

[1] La Direction Régionale de l'Environnement, de l'Aménagement et du Logement (DREAL) est un service déconcentré de l'État, placé sous l'autorité du préfet de région. Elle met en œuvre, au niveau régional, les politiques publiques dans les domaines de l'environnement, de l'aménagement du territoire, du logement, des transports, de l'énergie et de la transition écologique.

المرسوم رقم 2017-81 المؤرخ في 26 يناير 2017 المتعلق بنظام التصاريح البيئية الموحدة[1]، والذي دمج بين عدة تراخيص بيئية كانت في السابق متفرقة (مثل تراخيص الإزعاج الصوتي، والماء، وحماية الأنواع) وهذا ضمن ترخيص واحد شامل، بهدف تسهيل الإجراءات وضمان التكامل في التقييم البيئي، وهو الأمر الذي تم تعزيزه أكثر لاحقا بمقتضى قانون البيئة الفرنسي[2].

غير أن إصدار هذا الترخيص لم يمر من دون إثارة جدل قانوني واسع، حيث أبدت جمعيات المجتمع المدني وعلى رأسها "La Voie est Libre" و "France Nature Environnement"، معارضة شديدة للمشروع على خلفية الدفوع القانونية والبيئية المتصلة به، حيث إعتبرت – على حد تعبيرها – بأن المشروع من شأنه أن يهدد أنظمة بيئية مصنفة

[1] المرسوم رقم 2017-81 المؤرخ في 26 يناير 2017، والمعنون بـ "Décret n° 2017-81 du 26 janvier 2017 relatif à l'autorisation environnementale"، الذي يعد مرجعا تنظيميا حاسما في مجال خطة الإصلاح القانوني الشامل الهادف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشاريع التي قد تؤثر على البيئة، حدد المرسوم كل الإجراءات التفصيلية المتعلقة بمنح التصريح البيئي الموحد، كما عمد إلى دمج مختلف التصاريح البيئية السابقة ضمن إجراء واحد، وهو الأمر الذي سهل على المشاريع الامتثال للمتطلبات البيئية، دخل المرسوم حيز التنفيذ في الفاتح من مارس 2017، مع إدراج فترة انتقالية إمتدت حتى تاريخ 30 يونيو 2017، من أجل تمكين مقدمي الطلبات من الإختيار بين تقديم طلباتهم وفقا للإجراءات السابقة أو الجديدة، ونشير هنا بأن المرسوم أدرج عدة إصلاحات قانونية أهمها: أولا – توحيد الإجراءات: حيث جمع التصريح البيئي الموحد بين عدة إجراءات كانت تنفذ بشكل منفصل، مثل التصاريح المتعلقة بالبيئة، التخطيط العمراني، والإسكان، ثانيا – تحديد الوثائق المطلوبة: حيث حدد المرسوم كل الوثائق التي يجب أن إرفاقها بطلب التصريح البيئي، بما في ذلك الدراسات البيئية، تقييم الأثر البيئي، وأي مستندات أخرى ذات صلة، ثالثا – إجراءات المراجعة والموافقة: إذ حدد المرسوم الإجراءات الواجب مراعاتها لمراجعة طلبات التصاريح البيئية، بما في ذلك المهل الزمنية للمراجعة، الجهات المسؤولة عن المراجعة، وأي استشارات أخرى ذات الصلة، رابعا – آليات التنفيذ والمراقبة: إذ حدد المرسوم آليات تنفيذ ومراقبة التصاريح البيئية الممنوحة، بما في ذلك شروط التنفيذ، آليات الرقابة وكذا الإجراءات المتبعة في حالة عدم الامتثال.

[2] Code de l'environnement, articles L.600-1 et suivants relatifs à l'évaluation environnementale et aux autorisations administratives.

ضمن المناطق ذات الحماية الخاصة بموجب التشريع الفرنسي وكذا توجيهات الاتحاد الأوروبي مثل توجيه "الموائل (Habitats Directive) " وتوجيه "الطيور (Birds Directive)والتي تلزم الدولة بعدم الترخيص لأي مشروع يمكنه أن يلحق أضرارا بالمواقع الطبيعية ذات القيمة البيولوجية العالية، ما لم يكن المشروع ذو "مصلحة عامة قاهرة" ولم توجد له بدائل بيئية أقل ضررا[1].

علاوة على ذلك تمسكت الجمعيات المذكورة أعلاه بالدفع الموضوعي القاضي بأن دراسة تقييم الأثر البيئي إتسمت بالإخلال الجسيم لمقتضيات مبدأ الحذر البيئي (principe de précaution)[2] ومبدأ المشاركة العامة[3] (le principe de participation du public en matière environnementale) المنصوص عليهما ضمن الميثاق البيئي

[1] Pour aller loin voir - Directive 92/43/CEE du Conseil du 21 mai 1992 relative à la conservation des habitats naturels ainsi que de la faune et de la flore sauvages (Directive Habitats). (1992). *Journal officiel de l'Union européenne.* Directive 2009/147/CE du Parlement européen et du Conseil du 30 novembre 2009 concernant la conservation des oiseaux sauvages (Directive Oiseaux). (2009). *Journal officiel de l'Union européenne*. Décret n°2017-81 du 26 janvier 2017 relatif au régime des autorisations environnementales unifiées. (2017). *Journal officiel de la République française*. Convention d'Aarhus sur l'accès à l'information, la participation du public au processus décisionnel et l'accès à la justice en matière d'environnement, 1998.

[2] يعد مبدأ الحذر البيئي *Principe de précaution* مبدأ أساسيا في القانون البيئي الفرنسي والدولي، وهو يستخدم لتوجيه السياسات والإجراءات عندما تكون هناك شكوك علمية بشأن الأخطار المحتملة على البيئة أو الصحة، لكنه عادة لا يتطلب إثباتا علميا يقينيا وجازما لبدء اتخاذ التدابير الوقائية.

[3] يعد مبدأ المشاركة العامة في مجال حماية البيئة *le principe de participation du public en matière environnementale* مبدأ قانونيا مكرسا دوليا ووطنيا، يرمي إلى تأسيس حق المواطنين والمجتمع المدني في الوصول إلى المعلومات البيئية والمشاركة في صنع القرار البيئي، خاصة في ما يتعلق بالمشاريع أو السياسات التي يمكنها أن تؤثر على البيئة.

الفرنسي لعام 2005 ذو القيمة الدستورية وفقا لديباجة الدستور الفرنسي[1]، كما ذهبت الجمعيات إلى أن الدراسة المقدمة من طرف الجهة المنجزة للمشروع تفتقر إلى الحياد العلمي، ولا تعكس صورة دقيقة عن البدائل الممكنة الأقل ضررا، وهذا ما يشكل خرقا صريحا للمرسوم المذكور أعلاه وكذا لإشتراطات قانون البيئة.[2]

وفي ظل هذه المواجهة القانونية لجأت الجمعيات المذكورة إلى المحكمة الإدارية في تولوز للطعن في قرار الترخيص المتعلق بالطريق السريع، مستندة في ذلك إلى عدة دفوع موضوعية أهمها: الإخلال بالضمانات الإجرائية، القصور في تحليل البدائل وأخيرا الإضرار بالمصلحة البيئية الجماعية، إلا أن المفاجئة أن المحكمة الابتدائية الإدارية رفضت هذه الدفوع، لذلك تم استئناف حكمها أمام مجلس الدولة الفرنسي بصفته أعلى جهة قضائية إدارية، ويرجع إليه فحص مدى احترام القرارات الإدارية لمبادئ المشروعية، لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة في سياق مشاريع البنية التحتية الكبرى[3].

وهكذا أحيل النزاع إلى مجلس الدولة في إطار طعن يتجاوز الطابع الإجرائي التقليدي، ليطرح أمام القاضي الإداري الأول مسألة جوهرية تتعلق بحدود سلطة الإدارة التقديرية في موازنة المصالح الاقتصادية والبيئية، ومدى قدرة القضاء على فرض احترام العدالة البيئية ضمن إطار أسس القانون البيئي[4].

[1] Pour aller loin voir - Gallarati (F), *L'efficacité de la protection constitutionnelle de l'environnement : étude comparative à partir des contentieux climatiques européens*. Revue des droits de l'homme, 27, 2025.
[2] Broc (A). *Participation du public et démocratie environnementale* (Mémoire de Master, Université Lyon III), 2022, P 54 et s.
[3] Code de justice administrative, notamment articles relatifs au recours pour excès de pouvoir dans le domaine environnemental.
[4] Lépineux (F), *Le juge administratif et la protection de l'environnement*. LGDJ, Paris, 2020, P 61 – 65.

المطلب الثاني

الأسس القانونية التي استند إليها الحكم

استند مجلس الدولة الفرنسي في حكمه بشأن مشروع الطريق السريع A69 إلى مجموعة من الأسس القانونية التي جسدت – بصدق – تطورا مرجعيا في مقاربته للرقابة على المشروعات ذات الأثر البيئي، وهو الأمر الذي كانت له إنعكاسات جوهرية على وظيفة القاضي الإداري ناقلة إياه من مجرد مراقب للشكل والإجراءات إلى فاعل قانوني قوي يتمتع بسلطة الموازنة بين متطلبات التنمية وضرورات حماية البيئة[1].

في مقدمة هذه الأسس جاء مفهوم "المصلحة العامة الكبرى (Raison impérative d'intérêt public majeur – RIIPM)[2] وهو شرط جوهري أقره المشرع الفرنسي بواسطة المادة L.411-2 من قانون البيئة، استلهاما من توجيهات الاتحاد الأوروبي، ولاسيما التوجيه EEC 43/92/ المتعلق بالحفاظ على المواطن الطبيعية والأنواع البرية[3]، حيث يعد هذا المفهوم معيارا حاسما لتبرير استثناء الحظر العام على تنفيذ المشاريع الماسة بالنظم البيئية المحمية أو التي تلحق ضررا بيئيا كبيرا[4]، وهنا ننوه بأن مجلس الدولة قد تمسك بهذا الشرط ليس من منظور موضوعي فضفاض، بل من منظور يراعي معايير الضرورة والتوازن بين المنافع والمخاطر، وهنا إستخلص المجلس بأن المشروع المعروض لا يستحيب لهذا الشرط، بدليل أن الأضرار البيئية الناجمة عنه – لاسيما المساس بالمناطق الرطبة والغابات المصنفة، إضافة إلى تهديد الأنواع المحمية – تتجاوز بكثير المكاسب الاقتصادية المتوقعة، خصوصا

[1] Guéry (B), La justice administrative et l'environnement: évolution et enjeux contemporains. *Revue française de droit administratif*, (56), Paris, 2019, P 341-368.

[2] Caurand (F), *Droit de l'environnement devant le juge administratif : un contentieux en ébullition*. Journal du Droit Administratif, Paris, 2023, P 178.

[3] Dupuy (P – M), *Droit international de l'environnement*, LGDJ, Paris, 2021, P 92 et s.

[4] Magistro (F), *Le droit à un environnement sain revisité : étude de droit suisse, international et comparé*. Thèse de doctorat, Université de Genève, 2016, P 27 et s.

في ظل وجود بدائل أقل ضررا وأكثر توازنا من حيث الأثر البيئي، وبالنتيجة إستخلص المجلس ضمنيا مبدأ الحد الأدنى من الضرر البيئي الضروري، كمبدأ يفرض على الإدارة البحث عن الحل الأقل مساسا بالبيئة ضمن الخيارات المتاحة.[1]

أما من حيث مدى ملاءمة الوسائل المعتمدة لتحقيق الأهداف المعلنة فقد لجأ المجلس إلى تطبيق مبدأ التناسب الراسخ في القانون الإداري الفرنسي[2]، والذي يقضي بأن تكون الوسائل المعتمدة في القرار الإداري متناسبة مع الغايات المرجوة، وألا تحدث ضررا يتجاوز مقتضيات الحاجة الفعلية، وتطبيقا لذلك إستخلص المجلس أن اللجوء إلى إنشاء طريق سريع جديد لا يمثل خيارا ضروريا متوازنا، خاصة في ظل توفر بدائل أخرى كتحسين شبكة الطرق الجهوية القائمة أو تطوير النقل السككي، وهي خيارات يمكن أن تحقق نفس الغايات الاقتصادية والاجتماعية ولكن بأثر بيئي أقل بكثير، وهكذا تجاوز القاضي الإداري فحص المشروعية الظاهرة ليتناول جدوى المشروع من حيث التناسب والملاءمة، ما يعد مؤشرا جديدا على رقابة موضوعية معمقة تقيد السلطة التقديرية للإدارة [3] ، الوجه الأخير الذي استند عليه المجلس مسألة التقييم البيئي السابق[4] والذي يشكل أيضا شرطا أساسيا وفقا لقانون البيئة

---

[1] Jurisprudence du Conseil d'État, notamment décisions récentes sur la notion de contrôle de proportionnalité et l'obligation d'évaluation environnementale (exemple : CE, 2025, Projet A69).

[2] Mervaud, S. (2021). *Le contrôle de proportionnalité dans le contentieux environnemental* (Thèse de doctorat, Université Paris 2 Panthéon-Assas).

[3] De Schutter (O), Le contrôle juridictionnel des décisions administratives en matière environnementale. *Revue juridique environnementale*, N 50, Paris, 2022, P 75-102.

[4] التقييم البيئي السابق Evaluation environnementale préalable أو Parfois évaluation environnementale هو إجراء قانوني إلزامي في فرنسا وحتى في الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تحليل الآثار البيئية المحتملة لمشروع أو خطة أو برنامج قبل اتخاذ أي قرار بشأنه، ويشكل هذا التقييم أداة وقائية تسمح بضمان إدماج الاعتبارات البيئية منذ المراحل الأولى للتخطيط، وبشكل عام فإنه يتضمن دراسة تحليلية تجرى في مرحلة مبكرة من المشروع أو الخطة، بهدف تحديد التأثيرات البيئية المحتملة، واقتراح

وقرارات مجلس الدولة السابقة[1]، حيث يلزم هذا القيد القانوني أن يتم التقييم بطريقة علمية مستقلة وشفافة قبل منح أي ترخيص[2]، وتطبيقا له لاحظ المجلس وجود قصور جوهري في الدراسة البيئية المقدمة، ليس من حيث عمق التحليل أو شمولية المعطيات العلمية فحسب، وإنما من حيث افتقارها إلى التعددية العلمية وتوازن الآراء، فضلًا عن ضعف واضح في دراسة البدائل البيئية الممكنة، وهو ما دفعه في النهاية إلى عدم الاكتفاء بفحص الطعون الشكلية، بل الدخول في تقييم موضوعي لمضمون الدراسة، وهو الأمر الذي شكل سابقة قضائية فريدة من نوعها حيث إنتقل القاضي من رقابة المسار الإجرائي للقرار الإداري إلى دور رقابة التكييف الواقعي والملائمة الموضوعية.

في تحليلنا لهذا التوجه القضائي الجديد نستنتج بأن مجلس الدولة قد أرسى نظاما رقابيا قضائيا نوعيا على القرار الإداري البيئي يتسم بالتكييف الموضوعي المتقدم، من خلاله إنتقل إلى مركز مؤسساتي عال جدا بوصفه "قاضيا للسياسات البيئية"[3]، وهكذا فقد ابتعد كثيرا عن أساسه الوظيفي التقليدي بوصفه مجرد أداة لرصد العيوب الشكلية أو الانحراف في استعمال السلطة، هذا التحول نراه يغير معادلة الرقابة القضائية ناقلا إياها إلى منحى مختلف تمكن

تدابير لتفاديها أو الحد منها أو تعويضها، علاوة على تقييم مدى ملاءمة المشروع مع مبادئ التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد نشير بأن المبدأ يستمد مرجعيته القانونية من التشريع البيئي (السابق ذكره) لاسيما المواد L.122-1 إلى L.122-3 منه، وكذلك المراسيم التنفيذية R.122-1 إلى R.122-14 ، إلى جانب المرسوم رقم 2011-2012 والمرسوم رقم 2016-1110 المتعلقين بتنظيم شروط التقييم البيئي ومدى خضوع المشاريع أو الخطط له، بالموازاة مع التوجيه الأوروبي Directive 2011/92/UE المعدل بالتوجيه 2014/52/UE . في تفصيل ذلك راجع:

Hennebert (S), *La justice environnementale en droit français* (Thèse de doctorat, Université Paris II Panthéon-Assas), 2020, P 93 – 95.

[1] Ruiz Fabri (H), *La justice environnementale en France et en Europe*, Presses Universitaires de France, 2020, P 87.

[2] Sauvé (J – M), *Le droit de l'environnement*, Éditions Dalloz, 2019, P 34.

[3] Caballero (F), *Le Conseil d'État, ennemi de l'environnement ?* Revue juridique de l'Environnement, 9, P 3-42.

القاضي من تعميم رقابته على مضمون وأهداف القرار الإداري لاسيما القرار البيئي، وهذه النتيجة تفيذ بالاعتراف التدريجي بالبيئة كقيمة قانونية محمية وبإدراج الحقوق البيئية[1] ضمن فئة الحقوق ذات الطبيعة "شبه الدستورية"[2]، وذلك استنادا إلى الميثاق البيئي لسنة 2005 المدرج في مقدمة الدستور الفرنسي، وهذا ما يقودنا في النهاية إلى القول بوجود تحول حقيقي وجوهري في محتوى ونطاق الرقابة القضائية في فرنسا، مؤشرا واضحا على تعاظم دور القاضي الإداري في ترسيخ العدالة البيئية كأحد مكونات دولة القانون.

خلاصة المبحث الأول:

تبرز الحلول القانونية المستخلصة من هذا المبحث أن حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية مشروع الطريق السريع A69 تجاوز بكثير كونه مجرد قرار إداري تقني أو فصل في نزاع

[1] تمثل الحقوق البيئية les droits environnementaux مجموعة من الحقوق الفردية والجماعية التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية والعيش في بيئة سليمة ومتوازنة، وهي تُعتبر جزءا من الجيل الثالث من حقوق الإنسان (المعروفة أيضا بالحقوق التضامنية والتي تشمل الحق في بيئة صحية، والحق في المعلومة البيئية والمشاركة في صنع القرار البيئي، واللجوء إلى العدالة في حال الإضرار بالبيئة. وتشمل الحقوق البيئية الأساسية كل من: الحق في بيئة سليمة(Droit à un environnement sain) الحق في الحصول على المعلومات البيئية (Droit à l'information environnementale) الحق في المشاركة في صنع القرار البيئي (Droit à la participation) الحق في اللجوء إلى القضاء البيئي (Droit au recours en justice environnementale) وتستمد هذه الحقوق إطارها القانوني الدولي من عدة إتفاقيات دولية أهمها اتفاقية آرهوس (Aarhus, 1998) واتفاق باريس حول المناخ (2015) أما عن أهمية هذه الحقوق فتكمن في حماية الإنسان من المخاطر البيئية، ضمان العدالة البيئية بين الأجيال، إشراك المواطنين في صنع القرار العمومي، محاربة التلوث، التغير المناخي، تدمير النظم البيئية، في تفصيل ذلك راجع:
Prieur (M), Droit de l'environnement, Dalloz, 2023. Sandrine Maljean-Dubois, Les droits de l'environnement, Bruylant, 2019. Marguénaud (J – P), La justice environnementale, Revue juridique de l'environnement, 2020.

[2] Catteau (F), *Le droit à la protection d'un environnement sain devant le juge*. Mémoire de master, Université catholique de Louvain, 2017, P 36 et s. Voir egalement – Fotso (F), *La répression des infractions relatives à la protection de la nature dans les systèmes juridiques français et camerounais*. Thèse de doctorat, Université Jean Moulin Lyon 3, 2015, P 17 et s.

إداري عادي، ليشكل موقفا قضائيا فريدا وجوهريا ذو أبعاد استراتيجية في مواجهة الممارسات الإدارية التي غالبا ما تتأثر بضغوطات اقتصادية وسياسية تضاهي في تأثيرها الأهمية البيئية، وهكذا فقد تجلى هذا الحكم كمحطة مفصلية في مسار تطور القضاء البيئي الفرنسي، الذي انتقل من دور الرقابة الشكلية والتقنية إلى ممارسة رقابة موضوعية معمقة، تتناول جوهر القرار الإداري، خصوصا فيما يتعلق بمسألة تقييم الأثر البيئي ومدى الالتزام بمبادئ التناسب والضرورة القانونية، علاوة على تحديد نطاق مفهوم "المصلحة العامة الكبرى" بصفتها المبرر الوحيد والنهائي للمساس بالنظم البيئية المحمية.

كذلك نعتقد بأن الحكم جاء انعكاسا لتحول نوعي في القضاء البيئي (jurisprudence environnementale)، حيث أعاد ضبط المعايير القانونية والتنظيمية التي تحكم منح التراخيص البيئية للمشاريع الكبرى، معززا بذلك مكانة البيئة كركيزة لا يجوز تهميشها أو تجاوزها تحت أي مبرر اقتصادي ضيق، وبالمقابل ارتكز الحكم على مبدأ قانوني محوري ينص على أن الإضرار بالبيئة يقبل فقط في نطاق استثنائي للغاية، يرتبط بضرورة قصوى ومصلحة عامة قاهرة، مع وجوب استنفاد كافة البدائل الأقل ضررا، وذلك في ظل رقابة قضائية صارمة تستند إلى مبادئ الحذر والتناسب والشفافية العلمية[1].

وبناء عليه نرى بأن حكم مجلس الدولة لم يكتفِ بتجديد مضامين الرقابة القضائية التقليدية، بل أرسى توجها جديدا من شأنه إعلاء مكانة القضاء الإداري كفاعل مؤثر وحيوي في حماية العدالة البيئية، كما يعزز من موقع البيئة ضمن هرم المصالح القانونية المحمية، حتى في مواجهة مشاريع تنموية ضخمة وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية، هذا الموقف القضائي المتقدم يمثل خطوة نوعية في تعزيز المساءلة البيئية ويرسخ مبادئ التنمية المستدامة كمرجعية ملزمة في العمل الإداري[2].

[1] - Directive 2011/92/UE relative à l'évaluation des incidences de certains projets publics et privés sur l'environnement (Directive Évaluation d'Impact Environnemental).

[2] Voir dans ce sens - Mervaud (S), *Le contrôle de proportionnalité dans le contentieux environnemental* (Thèse de doctorat, Université Paris 2 Panthéon-Assas), 2021, P 86 et s.

المبحث الثاني

القراءة التحليلية للحكم في ضوء العدالة البيئية

يعكس حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية مشروع الطريق السريع A69 كما ذكرنا سابقا تحولا مرجعيا في دور القضاء الإداري نحو تكريس مبادئ العدالة البيئية (Justice environnementale) بوصفها مكونا أساسيا من مكونات دولة القانون البيئي المعاصر، حيث لم يعد دور القضاء مقتصرا على الرقابة الشكلية للإدارة، بل توسع ليشمل ضمان التوازن بين التنمية والبيئة، علاوة على حماية الحقوق الجماعية والمصالح البيئية للأجيال القادمة، كل هذه الأفكار سنحاول تحليل أبعادها الموضوعية الرئيسية من خلال التقسيم الآتي:

المطلب الأول – تقييم مدى احترام الحكم لمبادئ العدالة البيئية.

المطلب الثاني – التداعيات القانونية والمؤسساتية للحكم.

وسنتناولهما على النحو الآتي:

المطلب الأول

تقييم مدى احترام الحكم لمبادئ العدالة البيئية

حقيقة يمثل الحكم الصادر عن مجلس الدولة الفرنسي في قضية مشروع الطريق السريع A69 تجسيدا متقدما لمبادئ العدالة البيئية داخل النظام القضائي الإداري، حيث لم يقتصر قاضي الموضوع على مجرد فحص مشروعية القرار الإداري من منظور تقني أو إجرائي، بل انطلق من فهم متجذر للبيئة كقيمة قانونية قائمة بذاتها، لا كمجرد متغير تابع لمقتضيات النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق نلاحظ بأن الحكم قد استند إلى قراءة موسعة لمفهوم العدالة البيئية، باعتبارها أداة لضمان التوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئية، وحماية الفئات المتأثرة بشكل غير متكافئ بالقرارات ذات الأثر الإيكولوجي، سواء تعلق الأمر بجماعات محلية حالية أو أجيال مستقبلية.

وهكذا يتجلى إضفاء الحكم لبعد حقوقي هام على البيئة، من خلال التعامل مع الطبيعة بوصفها "موضوع قانوني مستقل"يخضع لاعتبارات الحماية المعيارية شأنه شأن الحقوق

الأساسية الأخرى، كما جسد مبدأ المساواة بين الأجيال(équité intergénérationnelle) حين عارض مشروعا لم يستوفِ الحد الأدنى من متطلبات الاستدامة البيئية، وهو ما يعكس تبنيه لفكرة أن حماية البيئة ليست مجرد فكرة نظرية مجردة بل شرطا جوهريا لتحقيق المصلحة العامة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على السواء[1].

أما على الصعيد المؤسساتي فنعتقد بأن مجلس الدولة قد عبر من خلال حيثيات هذا الحكم عن تطور ملموس في دور القضاء على مستوى تمكين المجتمع المدني البيئي، وهذا ما دفعه إلى إقرار مشروعية الطعون المقدمة من الجمعيات البيئية استنادًا إلى المادة L.142-1 من قانون البيئة، وهو الأمر الذي كرس بشكل قوي توجها نحو إضفاء الطابع الدستوري للحق في التقاضي أمام عدالة بيئية متخصصة، لا سيما في ضوء التزامات فرنسا بموجب اتفاقية آرهوس[2] التي تضمن الحق في النفاذ إلى المعلومات والمشاركة العامة والتقاضي في القضايا البيئية[3]، واللافت في هذا الصدد أن مجلس الدولة لم يتعامل مع الطعن كإجراء قانوني شكلي فحسب، بل اعترف بالدور الحيوي للمجتمع المدني البيئي في الدفاع عن التوازنات الإيكولوجية وفي مساءلة السلطات العمومية عن اختياراتها التنموية، وهذا ما يعزز دوره في مجال "المسؤولية البيئية للإدارة" كما يؤسس لمنطق جديد في علاقة القضاء بالبيئة.

على صعيد آخر لا يمكننا إغفال أن الحكم محل الدراسة وإن لم ينص بذلك صراحة فإنه تضمن عدة إحالات ضمنية ترتبط بمسألة العدالة المناخية[4] وذلك من خلال التشديد على

---

[1] Licari (F.-X), Le contentieux environnemental : enjeux et perspectives. *Revue française de droit administratif*, Paris, 2023, P 58.

[2] Convention d'Aarhus (1998), articles relatifs au contrôle judiciaire des décisions administratives en matière d'environnement.

[3] Lemaire (M), *Les associations environnementales et la justice administrative*, Mémoire de Master 2, Université Toulouse 1 Capitole, 2023, P 114.

[4] نشير في هذا الشأن بأن العدالة المناخية Justice climatique تشكل مفهوما حديثا يربط بين قضايا التغير المناخي وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ومعنى ذلك أن آثار التغير المناخي لا توزع بشكل عادل، بل تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر هشاشة، سواء داخل الدول أو بينها، كما يحمل هذا

ضرورة الحد من الأثر الكربوني للمشاريع الكبرى، كل هذه المؤشرات تجعلنا نستنتج الوعي المتقدم الذي أظهره المجلس بخصوص أهمية دمج اعتبارات المناخ في تقييم مشروعية القرارات الإدارية، لاسيما من خلال الدعوة إلى تبني حلول أكثر مرونة لغاية الإستدامة، واعتماد منطق "البدائل الأقل تلويثا" انسجاما مع الالتزامات المناخية التي تعهدت بها الدولة الفرنسية بموجب اتفاق باريس واتفاقيات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، الأمر الذي يعكس "الوعي البيئي القضائي" الذي بات يتبلور تدريجيا في موقف مجلس الدولة، في اتجاه تحويل قاضي المشروعية إلى شريك فعلي في مجال تحقيق أهداف التحول البيئي العادل.

ولذلك نعتقد بأن هذا التوجه القضائي لا يعد فقط انتصارا لفكرة العدالة البيئية، بل يكرس أيضا انزياحا واضحا في المفاهيم التقليدية المرتبطة بالمصلحة العامة، حيث لم تعد تفهم من

المفهوم المسؤولية التاريخية للدول والمجموعات التي ساهمت أكثر في انبعاثات الغازات الدفيئة، ويطالبها باتخاذ تدابير عادلة تجاه المتضررين.

«La justice climatique est une approche des changements climatiques qui considère leurs effets sous l'angle des droits humains, de l'équité et des inégalités sociales et environnementales».

من هذا المنظور نرى بأن العدالة المناخية لا تكتفي بالمقاربة التقنية أو العلمية لتغير المناخ، بل تسلط الضوء على البعد الأخلاقي والقانوني في المسؤوليات والقرارات، ولعل من أهم الركائز التي إستندت عليها نذكر الاعتراف بمسؤوليات الدول غير المتساوية، مبدأ "الملوث يدفع (Pollueur-payeur) حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات الهشة، المساواة بين الأجيال(Justice intergénérationnelle) إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار البيئي والمناخي، أما على الصعيد القانوني فقد تم تكريس مبدأ العدالة المناخية بمقتضى اتفاقية باريس للمناخ (2015) خاصة في ديباجتها، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ (2022) ومرافعات الحركات الشبابية مثل "Fridays for Future"و "Greta Thunberg، من أهم المراجع التي كتبت في هذا الموضوع نذكر:

Marta (T – S), Justice climatique : Procès climatiques et droits humains, Pedone, 2021. Semal (L), Face à l'anthropocène : le politique à l'épreuve de l'environnement, Presses de Sciences Po, 2019. Maljean-Dubois (S), Le droit international du climat, Pedone, 2018.

منظور مصلحة اقتصادية أو تنظيمية محضة، بل باتت تقوم على توازن دقيق بين حاجات الحاضر وحقوق المستقبل، بين سلطة الإدارة ومطالب المجتمع، بين منطق الفعالية ومنطق الحماية.

المطلب الثاني

التداعيات القانونية والمؤسساتية للحكم

على الصعيد الهيكلي نرى بأن الحكم الصادر عن مجلس الدولة الفرنسي في قضية الطريق السريع A69 يحمل دلالات قانونية ومؤسساتية تجاوزت بكثير حدود النزاع الخاص المعروض عليه، ليشكل محطة مرجعية يرتقب أن تترك بصمات واضحة في توجيه المسار القانوني والإداري لمشاريع البنية التحتية الكبرى مستقبلاً، إذ إتخذ هذا الحكم طابع السابقة القضائية (jurisprudence de référence) التي من شأنها أن تعيد رسم معايير التقييم والمساءلة في السياسات العمومية ذات الأثر البيئي، من خلال تكريس جملة من المبادئ المُلزمة وعلى رأسها ضرورة إجراء تقييم بيئي عميق شامل ومتعدد الأبعاد، لا يكتفي بوصف الواقع البيئي القائم، بل يلزم الجهات الإدارية بفحص البدائل الممكنة، وتحليلها بطريقة متوازنة ومحايدة علميا، بما يضمن ألا يكون خيار المساس بالبيئة هو الحل الأول المتاح، بل الخيار الأخير بعد استنفاد البدائل الأخرى ذات الأثر الأقل[1].

من هذا المنظور نعتقد بأن مثل هذا المستوى من التدقيق في الأسس العلمية التي تستند إليها قرارات الترخيص، يمهد لإلزام الإدارات العامة ذات الصلة نحو التحرر من الرؤية الضيقة التي تعتبر البيئة مجرد عبء أو قيد إداري، وأن تتحول نحو مقاربة تشاركية مستدامة، تراعي مبدأ الحياد العلمي كمبدأ حاكم في إنتاج المعرفة البيئية واتخاذ القرار العمومي، وبهذا الشكل ساهمت الرقابة القضائية المتقدمة في إعادة ترتيب سلم الأولويات في العمل الإداري،

[1] Rousseau (D), *L'extension du principe de précaution dans le droit administratif français*, Revue française de droit administratif, 2020, n° 12, pp. 45-72.

بحيث يصبح الامتثال البيئي شرطا لا يمكن تجاوزه تحت مبرر الاستعجال أو اعتبارات الجدوى الاقتصادية.

في السياق نفسه نعتقد بأن الحكم المذكور شكل تحولا جوهريا في فهم نطاق وحدود المصلحة العامة، إذ لم يعد ينظر إليها كمفهوم أحادي البعد تحدده السلطة التنفيذية وفقا لغايات اقتصادية أو سياسية، بل كمفهوم مركب يتضمن بالضرورة عناصر بيئية ومناخية لا تقلّ أهمية عن الأبعاد السابق ذكرها، وعليه فإن الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من الانبعاثات الكربونية وضمان استدامة التوازن الإيكولوجي لم تعد تشكل مجرد اعتبارات ثانوية أو تكميلية، بل أصبحت مدرجة ضمن صميم تعريف "المصلحة العامة" ذاتها، كما تبلورت بشكل رسمي ضمن الموقف القضائي الإداري، وهذا الوضع يعكس تطورا نوعيا في المنظومة القانونية والقضائية والإدارية في فرنسا، حيث ساد الإعتقاد ضمنيا بأن أي قرار إداري لا يراعي هذه المحددات البيئية يعد مشوبا بعيب في التقدير وقد يفقد مشروعيته على هذا الأساس، حتى وإن استند في تكييفه الموضوعي على تبريرات تنموية بالتوجه التقليدي.

إضافة إلى هذا التحول المفاهيمي نرى بأن الحكم المذكور شكل تكريسا قويا لدور مجلس الدولة بصفته مؤسسة مركزية في مجال الحوكمة البيئية، ليس فقط بوصفه جهة تراقب صحة الإجراءات القانونية، بل كفاعل حقيقي في ضبط التوازنات بين السلطات العمومية والمجتمع المدني والبيئة[1]، وهكذا فقد مارس المجلس بمناسبة نظره للدعوى محل النزاع نوعين من الرقابة القضائية المتقدمة رقابة جوهرية (contrôle de proportionnalité substantielle) مكنته من فحص مدى تناسب القرار مع الغاية المرجوة في ضوء الكلفة البيئية الناتجة عنه، ورقابة استشرافية أخذت في اعتبارها آثار القرار الإداري على المدى البعيد، خصوصا بعناصره المرتبطة بتغير المناخ والأمن البيئي ومخاطر التدهور المتراكم للموارد الطبيعية المختلفة[2].

[1] Étienne (B), *La participation du public en droit de l'environnement*, Revue juridique de l'environnement, Vol. 45, 2018, pp. 123-156.

[2] Sauvé (J.-M), *Le juge administratif et la protection de l'environnement*. Presses universitaires de France, 2019, P 184 – 185.

وفي إعتقادنا نرى بأن الأثر الأبعد لهذا التوجه القضائي المستحدث يكمن في الإشارة الضمنية التي مهدت إلى ترسيم "دسترة" الحق في البيئة[1] أي ترسيخه ضمن الحقوق الأساسية التي تفرض التزامات إيجابية وسلبية على الدولة[2]، وهو يشكل أهم تطور قضائي يمكن أن يجد صداه ضمن البرامج التشريعية الرسمية في فرنسا مستقبلا، لاسيما في خضم الجهود الحثيثة التي تقوم بها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من أجل تحقيق وتكريس ذات الإنشغال، وخصوصا من منظور الإعتراف بالبيئة السليمة كشرط جوهري للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة والصحة والكرامة.

وبهذا المعنى نرى بأن الحلول القانونية التي أسست للحكم المذكور لم تقتصر على مجرد تصحيح وضع قانوني أو إبطال ترخيص غير مبرر، بل شكلت نقطة انعطاف جوهرية في مسار الموقف القضائي الفرنسي في مجال بلورة تصور متقدم للمشروعية الإدارية، تكون فيه البيئة طرفا أصيلا في معادلة السلطة والمساءلة، وتصبح العدالة البيئية ركيزة لا غنى عنها في تقييم مدى احترام الإدارة لواجباتها الدستورية والقانونية تجاه الأفراد والمجتمع والطبيعة على حد سواء[3].

خلاصة المبحث الثاني:

في الأخير نستنتج بأن المعالجة التحليلية للحكم المذكور أظهرت بأن مجلس الدولة الفرنسي لم يكتفِ بتطبيق القواعد القانونية على وقائع قضية الطريق السريع A69 بل تبنى مقاربة قضائية جديدة ترتقي بالدور التقليدي للقاضي الإداري إلى مستوى الفاعل المؤسسي

[1] Fotso (G. H), *La protection de l'environnement par les collectivités territoriales décentralisées au Cameroun : cas de la communauté urbaine de Douala*. Mémoire de master, Université de Dschang, 2015, P 105 et s.

[2] Songue (S), *La thématique de l'environnement dans la jurisprudence de la Cour internationale de justice*. Mémoire de master, Université de Yaoundé II, 2011, P 55 – 58.

[3] - Claire-Marie (S), *La jurisprudence environnementale du Conseil d'État*, Thèse de doctorat, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, 2022, P 177 et s.

في تكريس العدالة البيئية، حيث انتقل القضاء من مجرد وظيفة حمائية لحقوق الأفراد تجاه الإدارة إلى وظيفةٍ أعمق، تتمثل في حماية النظام البيئي ذاته، بوصفه مصلحة جماعية وحقا عاما عابرا للأجيال، يتجاوز في خصوصيته للاعتبارات الظرفية أو الموازنات السياسية[1].

إن هذا التحول في المعالجة القانونية لا يعكس فقط تطورا في طبيعة الرقابة القضائية، بل ينراه يجسد ميلاد نمط جديد من "القضاء البيئي المسؤول"[2]، وهو القضاء الذي يمارس رقابة ذات طابع موضوعي واستشرافي قادرة على مساءلة السياسات الرسمية في ضوء مبادئ الحوكمة البيئية، ومفاهيم الاستدامة والعدالة المناخية وحقوق الأجيال القادمة، كما يكشف الحكم عن درجة عالية من النضج القضائي في التعامل مع البيئة كذات قانونية مستقلة تستوجب الحماية القانونية الصارمة، بحيث لا يمكن اختزالها من مجرد إدراج عنصر إستثنائي ضمن معادلة التنمية الاقتصادية[3].

لقد برز هذا الوعي القضائي البيئي في إعادة تعريف المصلحة العامة، وتجديد شروط المشروعية الإدارية، وتوسيع نطاق الرقابة القضائية لتشمل ليس ما هو ظاهر أو إجرائي فقط بل ما هو جوهري واستراتيجي في صلب القرار الإداري أيضًا، وبهذا المعنى مهد هذا الحكم التاريخي الطريق أمام الإتجاه القضائي المستحدث لتأسيس توازن حكمي يكون أكثر عدلا وتوازنا بين منطق السيادة الإدارية ومنطق الاستدامة البيئية، كما من شأنه تشجيع الموقف الرسمي لتكريس البيئة كحق دستوري غير قابل للتنازل.

ضمن هذه المعطيات والحلول القانونية "المزدحمة" نرى بأن مجلس الدولة الفرنسي قد إتخذ موقفا جريئا ونوعيا مختلفا تماما عن موقفه التقليدي متجها إلى إعادة إحياء مجد قضاته

[1] Lépineux (F), *Le juge administratif et la protection de l'environnement*. LGDJ, 2020, P 74.

[2] Fotso (F. V), *Étude d'impact environnemental en droit français et camerounais*. Mémoire de master, Université de Dschang, 2009, P 94.

[3] De Schutter (O), Le contrôle juridictionnel des décisions administratives en matière environnementale. *Revue juridique environnementale*, 50, Paris, 2022, 75-102.

الأوائل من خلال إعادة بعث دور القاضي الإداري بوصفه قاضيا منشئا للقانون Juge Createur de Droit وليس مجرد قاض تطبيقي، حيث لم يكتفِ في قضية الحال بأن يكون ضامنا لاحترام القانون، بل عمد إلى إقحام "نفسه" بوصفه شريكا مؤسساتيا حاسما في صياغة معايير جديدة للعدالة البيئية، تنقل القضاء من موقع رد الفعل إلى موقع الفعل القانوني الواعي، في زمن تفرض فيه التحديات البيئية تحولات جذرية في منطق إنتاج القرار العمومي وتفسيره ومراقبته.

الخاتمة:

في ظل ما يشهده العالم اليوم من أزمات بيئية متصاعدة كتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، بالتوازي مع ضغط متزايد لتلبية الحاجات التنموية والاقتصادية، أصبحت العدالة البيئية تمثل ضرورة ملحة لا مجرد خيار قانوني، فالتحدي المعاصر لم يعد في إحداث تنمية اقتصادية بحد ذاتها، بل في تحقيق تنمية عادلة بيئيًا، تضمن توزيع الأعباء والفوائد بشكل منصف بين الأفراد والمجتمعات، الحاضرة منها والمستقبلية، وفي هذا السياق تتقدم الوسائل القانونية والقضائية كأدوات مركزية لترسيخ هذه العدالة، لاسيما في خضم الأنظمة التي تظهر إلتزاما متقدما بحماية البيئة، كما هو الحال بالنسبة للنموذج الفرنسي.

من الجدير بالذكر في هذا الصدد بأن فرنسا تعد من الدول القليلة التي أدرجت البيئة تدريجيا ضمن بنيتها القانونية كمصلحة عامة مستقلة ومبدأ موجه للسلطة العمومية، وهو ما انعكس بوضوح في ظل تطور دور القضاء الإداري بهذا الخصوص، وعلى رأسه مجلس الدولة الذي لم يعد مجرد ضامن لمشروعية القرارات الإدارية من الناحية الإجرائية، بل أصبح يشكل حارسا حقيقيا للمبادئ البيئية الجوهرية، لقد أصبح يمارس – من هذا المنظور – رقابة موضوعية تجاوزت الشكل إلى المضمون، حيث أصبح بإمكانه التدخل لتعديل التوازنات عندما تتجاوز الإدارة العامة حدود سلطتها التقديرية على حساب البيئة أو مقتضيات المصلحة العامة.

وخير دليل على ذلك الحكم القضائي الذي أصدره بتاريخ 27 فبراير 2025 بمناسبة نظره لمشروع الطريق السريع A69 الذي يمثل أحد أبرز تجليات هذا التحول في الموقف القضائي البيئي، حيث لم يتعامل المجلس مع المشروع بوصفه ملفا تقنيا صرفا، بل بوصفه إستحضارا حقيقيا للسياق البيئي في بعديه الوطني والدولي، حيث جاء الحكم ليكرس مفهومًا متقدما للمصلحة العامة، لا ينفصل عن اعتبارات الاستدامة والعدالة بين الأجيال، ويعيد تعريف العلاقة بين التنمية وحماية البيئة على أسس قانونية أكثر توازنا وأكثر عدالة.

لقد شكل هذا الحكم التاريخي علامة فارقة ليس فقط في مسار قضية محلية، بل في تطور الاجتهاد القضائي الفرنسي ككل، مؤكدا على تحول القضاء الإداري من دور رقابي محدود إلى فاعل مؤسسي قادر على إعادة رسم وتوجيه السياسات العامة نحو احترام البيئة، وصيانة الحقوق البيئية بوصفها جزءا لا يتجزأ من الحقوق الأساسية المقررة في دولة القانون.

أ- نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال تعليقنا على الحكم الصادر عن مجلس الدولة الفرنسي في شأن قضية مشروع الطريق السريع A69 أن الأمر لا يمثل مجرد اجتهاد قضائي في ملف بيئي معزول، بل شكل نقطة تحول عميقة في مسار تطور العدالة البيئية داخل النظام القانوني الفرنسي، سواء من حيث مضمون الرقابة القضائية أو من حيث المنهجية التي بات القضاء يتبعها في التعامل مع النزاعات البيئية المعقدة، وقد إتضحت معالم هذا التحول من خلال أربعة أبعاد رئيسية:

1- تعميق الرقابة القضائية البيئية وتوسيع أفقها الموضوعي: لم يعد مجلس الدولة يقتصر على الرقابة الشكلية أي التحقق من مطابقة القرارات الإدارية للإجراءات القانونية الشكلية فحسب، بل تجاوز ذلك إلى رقابة جوهرية تستهدف مضمون القرار الإداري نفسه، وخصوصا مدى احترامه للمبادئ البيئية الأساسية، وقد برز بوضوح اعتماد المجلس على مبدأ التناسب كأداة مركزية لمساءلة مدى مشروعية الإضرار بالبيئة، إضافة إلى معيار الضرورة البيئية الذي يفرض على الإدارة إثبات أن لا خيار أقل ضررا كان ممكنًا، هذه الرقابة الموضوعية

تعد نقلة نوعية إذ منحت القضاء دورا فاعلا في مراجعة التقديرات الإدارية المتصلة بالسياسات البيئية، كما حدت من هامش السلطة التقديرية حين تكون البيئة مهددة.

2- تثبيت العدالة البيئية كمبدأ قضائي محوري: اعتمد مجلس الدولة في حيثيات حكمه تأصيلا واضحا لمفهوم العدالة البيئية، باعتبارها ليست فقط مطلبا أخلاقيا أو سياسيا، بل مبدأ قانونيا متكاملا يجب على الإدارة مراعاته عند اتخاذ قراراتها، وبهذا الاعتراف منح القضاء صفة الحق البيئي (droit fondamental à l'environnement) مكانة مركزية في موازنة المصالح العامة، بحيث لم يعد من المقبول ترجيح كفة التنمية الاقتصادية دون مراعاة آثارها الإيكولوجية والاجتماعية بعيدة المدى، إن تبني هذا التصور يعكس إدراكا قضائيا متقدما لمسؤولية الدولة تجاه حماية البيئة، ليس فقط كمورد بل كحق جماعي وأداة لتحقيق الإنصاف بين الأجيال.

3- تعزيز دور المجتمع المدني وتوسيع دائرة المشاركة البيئية: جاء الحكم ليكرس الشرعية القانونية للطعن الذي تقدمت به الجمعيات البيئية، مستندا إلى المادة L.142-1 من قانون البيئة الفرنسي، التي تجيز للمجتمع المدني التظلم من القرارات الإدارية ذات التأثير البيئي، كما أبرز المجلس في حكمه أهمية الشفافية والمشاركة العامة في القرارات البيئية في ضوء ما تقتضيه اتفاقية آرهوس من ضمان النفاذ إلى المعلومة والعدالة البيئية، وبهذا فتح الباب لتوسيع مفهوم "الرقابة البيئية" لتشمل ليس فقط رقابة القاضي، بل أيضا رقابة المواطن والمجتمع المدني كجزء من منظومة الديمقراطية البيئية، وهذا يمثل ترسيخا لمبدأ المساءلة البيئية التشاركية، التي تجعل من القرارات ذات الأثر البيئي قرارات خاضعة للرقابة من جهات متعددة، رسمية وغير رسمية.

4- الانفتاح على الإطار القانوني الأوروبي والدولي: أحد أبرز أوجه التطور في هذا الحكم يكمن في مرجعيته القانونية المتعددة المستويات، فقد لم يستند فقط إلى القانون الداخلي بل دمج في تحليله التوجيهات الأوروبية لاسيما التوجيه EEC 43/92/المتعلق بالحفاظ على المواطن الطبيعية، إضافة إلى استلهامه لمبادئ اتفاقية آرهوس التي تنظم الحق في المشاركة

والمعلومة والعدالة في القضايا البيئية، وهذا الدمج يظهر سعي القضاء الفرنسي إلى ضمان انسجام أحكامه مع المعايير البيئية الدولية، ويعزز مبدأ وحدة المعايير البيئية، بحيث لا تقتصر حماية البيئة على السياق الوطني بل تمتد لتشكل التزاما دوليا وأوروبيا، وهذا الانفتاح يعد علامة نضج في الموقف القضائي الفرنسي، الذي بات يؤسس اجتهاداته ضمن فضاء قانوني بيئي متعدد المستويات. (multi-niveaux)

خلاصة تحليل النتائج: إن الحكم محل الدراسة لا يمثل فقط استجابة قانونية لمشروع مثير للجدل، بل يشكل تحولا نوعيا نحو نموذج متكامل من القضاء البيئي، يعيد رسم حدود السلطة التقديرية للإدارة، ويعترف بدور المجتمع المدني، ويؤسس لثقافة قضائية تعطي الأولوية للبيئة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المصلحة العامة المعاصرة، ومن خلال هذا النموذج يبرز القضاء الإداري الفرنسي كفاعل مركزي في بناء دولة القانون البيئي. (État de droit environnemental)

ب- توصيات الدراسة:

استنادا إلى نتائج التحليل التي أبرزت التحول النوعي في اجتهاد مجلس الدولة الفرنسي في قضية مشروع الطريق السريع A69 ، سمحت لنا هذه الدراسة بالخروج بجملة من التوصيات المترابطة، نأمل أن تساهم في تعميق حضور العدالة البيئية ضمن المنظومة القانونية من خلال تعزيز الدور القضائي كضامن فعلي للتوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة، وقد لخصنا هذه التوصيات على النحو الآتي:

1- إصلاح وتطوير التشريع البيئي الوطني: نوصي بضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية المتعلقة بتقييم المشاريع ذات الأثر البيئي من خلال إدراج قواعد صريحة تلزم الإدارة بإجراء تقييمات بيئية دقيقة، علمية وشفافة، تأخذ في الاعتبار ليس فقط الأثر المباشر بل أيضا التبعات طويلة المدى، كما يتعين أن يتضمن القانون تعريفا دقيقا ومقيدا لمفاهيم مثل "المصلحة العامة الكبرى" و"الضرورة القصوى" و"البدائل الأقل ضررا" بما يمنع استخدامها كأدوات فضفاضة تبرر الإضرار البيئي تحت ذرائع اقتصادية أو سياسية واهية.

2- تعزيز الكفاءة البيئية داخل القضاء الإداري: نوصي بإستحداث برامج تكوين مستمر ومتخصص لقضاة مجلس الدولة والمحاكم الإدارية، تتناول الجوانب التقنية والعلمية والحقوقية للبيئة، حيث نرى بأن المعالجة القضائية للملفات البيئية لم تعد ممكنة في خضم منطق تقني صرف، بل تتطلب فهما معمقا للأثر البيئي ولمفاهيمه مثل الحذر والمبدأ الوقائي والعدالة بين الأجيال، كما يستحسن تعيين خبراء بيئيين إلى جانب القضاة في القضايا المعقدة، ضمن آلية دعم مؤسسي معرفي مستدام.

3- إرساء آليات فعّالة لمأسسة المشاركة البيئية: نوصي بضرورة الانتقال من مشاركة شكلية إلى شراكة فعلية بين الإدارة والمجتمع المدني البيئي، وذلك عبر إدراج إلزام قانوني بمشاورة الجمعيات البيئية منذ المراحل الأولى لإعداد المشاريع الكبرى، كما يجب تسهيل نفاذ هذه الجمعيات إلى المعلومات البيئية والعدالة، لاسيما من خلال تبسيط الإجراءات القضائية، وتخفيض كلفة الطعون، بما يترجم فعليا روح اتفاقية آرهوس في النظام القانوني الداخلي.

4- تعزيز التنسيق بين النظام القانوني الوطني والمنظومة الأوروبية والدولية: نوصي بتكثيف آليات التعاون المؤسسي بين السلطات القضائية والإدارية الوطنية ونظيراتها الأوروبية، بما يضمن الاتساق بين الاجتهاد الفرنسي والتوجيهات البيئية للاتحاد الأوروبي، وبما يسرع من إدماج الالتزامات الدولية مثل اتفاقيات التنوع البيولوجي والمناخ في ممارسات القضاء الوطني، كما ينبغي الدفع نحو تفعيل مبدأ "الأفضلية البيئية" في حالة تعارض القواعد، لصالح التشريعات التي توفر أقصى درجات الحماية للبيئة.

5- دعم البحث العلمي والتقني كأداة للقرار القضائي والإداري: نوصي بضرورة إعتماد مبدأ جودة القرارات البيئية سواء الإدارية أو القضائية على حساب جودة المعطيات العلمية التي تستند إليها، وتأسيسا على ذلك نقترح إنشاء شبكة وطنية للخبرة البيئية المستقلة، تعنى بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي وتقديم الرأي العلمي الموضوعي عند النزاع، كما ينبغي تشجيع الجامعات ومراكز البحث على تطوير دراسات تطبيقية تربط بين القانون والبيئة والتقنيات الحديثة.

6- النهوض بالعدالة البيئية إلى مرتبة دستورية: نوصي بضرورة تكريس مبدأ العدالة البيئية ضمن النصوص الدستورية، سواء من خلال تعديل ديباجة الدستور الفرنسي أو ضمن إعلان الحقوق، بما يمنح البيئة موقعا صريحا كحق دستوري غير قابل للانتقاص، وبإدراجها ضمن "الكتلة الدستورية" يتعين على المشرّع والقاضي والإدارة الإلتزام بتطبيقها وحمايتها على نمط متجانس، حيث أن دسترة هذا المبدأ من شأنه يعزز من مكانتها القانونية كما يرسخ التوازن بين البيئة والاقتصاد في قلب السياسات الحكومية.

في ختام هذا البحث نؤكد بشكل متكرر بأن حكم مجلس الدولة الفرنسي في قضية مشروع الطريق السريع A69 لم يكن مجرد قرار قضائي عابر، بل شكل لحظة فارقة في مسار تطور القضاء الإداري البيئي في فرنسا، كما أعلن عن ميلاد رؤية جديدة للعدالة تجاوزت حدود العلاقة التقليدية بين الفرد والإدارة، لتضع البيئة في قلب المشروع القانوني للدولة، لقد كشف هذا الحكم عن وعي قضائي متقدم، يدرك أن حماية البيئة ليست ترفا قانونيا بل ضرورة وجودية، وأن العدالة البيئية لم تعد مجرد خطاب نظري، بل أصبحت تشكل التزاما فعليا يمارس من أعلى سلطة قضائية إدارية في فرنسا.

لقد شكلت هذه القضية مناسبة حساسة لإرتقاء القاضي الإداري من موقع الحكم إلى موقع الحارس، ومن دور المراقب إلى دور الشريك في توجيه السياسات العامة، واضعا معيارا جديدا للمصلحة العامة لا يختزل في المؤشرات الإقتصادية، بل يتسع ليشمل حقوق الطبيعة وعدالة الأجيال وتوازن النُظم البيئية، وبذلك فتح هذا الحكم أفقًا قضائية واعدة، أعاد بمقتضاها رسم العلاقة بين التنمية والبيئة على أسس أكثر إنصافا واستدامة، ومنح بذلك الأمل في أن يكون للقانون دور فعال في صون كوكبنا من الاستنزاف، وتهيئة مستقبل أكثر عدلا وكرامة للأجيال القادمة.

قائمة المراجع والمصادر:

La liste des références en langue française

A- Ouvrages :

Auby, J-B (2018). *Le droit administratif face aux enjeux environnementaux*. Dalloz.
Castellani, M-C (2021). *Le droit de l'environnement en France : principes et jurisprudence*. Éditions Dalloz.
Delvolvé, P (2022). *Droit des contrats administratifs*. Dalloz.
Dupuy, P-M (2021). *Droit international de l'environnement*. LGDJ.
Fanette, A (2020). *Contrats de la commande publique et environnement*. Presses Universitaires d'Aix-Marseille.
Hautereau-Boutonnet, M (2015). *Le contrat et l'environnement*. Larcier-Intersentia.
Lépineux, F (2020). *Le juge administratif et la protection de l'environnement*. LGDJ.
Maljean-Dubois, S (2018). *Le droit international du climat*. Pedone.
Maljean-Dubois, S (2019). *Les droits de l'environnement*. Bruylant.
Marta, T-S (2021). *Justice climatique : Procès climatiques et droits humains*. Pedone.
Prieur, M (2023). *Droit de l'environnement*. Dalloz.
Ruiz Fabri, H (2020). *La justice environnementale en France et en Europe*. Presses Universitaires de France.
Sauvé, J.-M (2019a). *Le droit de l'environnement*. Éditions Dalloz.
Sauvé, J.-M (2019b). *Le juge administratif et la protection de l'environnement*. Presses Universitaires de France.
Semal, L (2019). *Face à l'anthropocène : Le politique à l'épreuve de l'environnement*. Presses de Sciences Po.

B- Theses et Memoires:

Claire-Marie, S (2022). *La jurisprudence environnementale du Conseil d'État* (Thèse de doctorat, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne).
Fotso, F (2015). *La répression des infractions relatives à la protection de la nature dans les systèmes juridiques français et camerounais* (Thèse de doctorat, Université Jean Moulin Lyon 3).
Hennebert, S (2020). *La justice environnementale en droit français* (Thèse de doctorat, Université Paris II Panthéon-Assas).

Louis, F (2020). *Les obligations environnementales en droit des contrats* (Thèse de doctorat en droit, Université d'Aix-Marseille).
Magistro, F (2016). *Le droit à un environnement sain revisité : étude de droit suisse, international et comparé* (Thèse de doctorat, Université de Genève).
Mervaud, S (2021). *Le contrôle de proportionnalité dans le contentieux environnemental* (Thèse de doctorat, Université Paris 2 Panthéon-Assas).
Broc, A (2022). *Participation du public et démocratie environnementale* (Mémoire de master, Université Lyon III).
Catteau, F (2017). *Le droit à la protection d'un environnement sain devant le juge* (Mémoire de master, Université catholique de Louvain).
Fotso, F. V (2009). *Étude d'impact environnemental en droit français et camerounais* (Mémoire de master, Université de Dschang).
Fotso, G. H (2015). *La protection de l'environnement par les collectivités territoriales décentralisées au Cameroun : cas de la communauté urbaine de Douala* (Mémoire de master, Université de Dschang).
Lemaire, M (2023). *Les associations environnementales et la justice administrative* (Mémoire de master 2, Université Toulouse 1 Capitole).
Songue, S (2011). *La thématique de l'environnement dans la jurisprudence de la Cour internationale de justice* (Mémoire de master, Université de Yaoundé.

C- Articles:

Caballero, F (s.d.). Le Conseil d'État, ennemi de l'environnement ? *Revue juridique de l'environnement*, 9.
Caurand, F (2023). Droit de l'environnement devant le juge administratif : un contentieux en ébullition. *Journal du Droit Administratif*, Paris.
De Schutter, O (2022). Le contrôle juridictionnel des décisions administratives en matière environnementale. *Revue juridique de l'environnement*, 50, Paris.
Étienne, B (2018). La participation du public en droit de l'environnement. *Revue juridique de l'environnement*, 45.
Gallarati, F (2025). L'efficacité de la protection constitutionnelle de l'environnement : étude comparative à partir des contentieux climatiques européens. *Revue des droits de l'homme*, 27.

Guéry, B (2019). La justice administrative et l'environnement: évolution et enjeux contemporains. *Revue française de droit administratif*, 56, Paris.
Licari, F-X (2023). Le contentieux environnemental : enjeux et perspectives. *Revue française de droit administratif*, Paris.
Marguénaud, J-P (2020). La justice environnementale. *Revue juridique de l'environnement*.
Rousseau, D (2020). L'extension du principe de précaution dans le droit administratif français. *Revue française de droit administratif*, 12.

E- Jurisprudence :

Conseil d'État, 2025, Décision n°453210, Projet de la voie rapide A69
Conseil d'État, 2025, décisions récentes sur la notion de contrôle de proportionnalité et l'obligation d'évaluation environnementale (exemple: CE, 2025, Projet A69)

D- Liste des textes juridiques :

***Normes internationales et supranationales**

Conventions et traités internationaux (ayant force supérieure à la loi après ratification), Convention d'Aarhus (1998)

***Droit de l'Union européenne (directives)**

Directive 92/43/CEE du Conseil du 21 mai 1992 relative à la conservation des habitats naturels ainsi que de la faune et de la flore sauvages (dite *Directive Habitats*).
Directive 2009/147/CE du Parlement européen et du Conseil du 30 novembre 2009.
Concernant la conservation des oiseaux sauvages (*Directive Oiseaux*).
Directive 2011/92/UE du Parlement européen et du Conseil Relative à l'évaluation des incidences de certains projets publics et privés sur l'environnement (*Directive EIE*).

***Normes législatives nationales**

Code de l'environnement, notamment les articles L.600-1 et suivants, relatifs à l'évaluation environnementale et aux procédures d'autorisation administrative.
Code de justice administrative, notamment les dispositions relatives au recours pour excès de pouvoir dans les contentieux environnementaux.

***Règlements d'application (décrets exécutifs)**

Décret n°2017-81 du 26 janvier 2017 relatif au régime des autorisations environnementales unifiées, pris en application du Code de l'environnement.